

Distr.: General
31 January 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونيتي (الكامبيون)

المحتويات

البند ٦٦ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع)

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع)

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما (تابع)

البند ٦٧ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

10-61351X (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

البند ٦٦ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع)

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع)

(A/64/18، [A/65/18]، A/65/292، 312، 323)

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما (تابع) (A/65/295، 377)

البند ٦٧ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/65/286، 325)

١ - السيد الشامي (اليمن): تحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجتمع الدولي أحرز بعض التقدم على مدى العقود الأخيرة في الحرب ضد العنصرية، والتمييز العنصري، وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتوَجَّح ذلك بمؤتمر ديربان العالمي عام ٢٠٠١ لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ومع ذلك، لا يزال الضحايا في أجزاء كثيرة من العالم يعانون من العنف القائم على أصولهم الإثنية أو معتقداتهم الدينية، كما تقلصت الحريات المدنية منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. فالقوبلة النمطية الاستثنائية والوصم القائم على الديانة أو المعتقد لا يزالان يشكلان قلقاً بالغاً، بينما تُستخدم التكنولوجيات الجديدة لنشر الكراهية ولا يزال المهاجرون يمثلون أهدافاً سهلة للعنصرية وكرهية الأجانب.

٢ - وينبغي اتخاذ تدابير ملائمة لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، وكذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض ديربان التي تمثل الإطار الدولي الأشمل للحرب ضد العنصرية. وفضلاً عن هذا، ينبغي التصدي للأسباب الجذرية واتخاذ طائفة

واسعة من التدابير الوقائية للقضاء على أعمال التمييز العنصري، وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تلك المناطق الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي. ويعد الحوار الدولي، والتسامح، والتعليم، واحترام التنوع الثقافي والإثني والديني من الأمور الأساسية أيضاً.

٣ - وسيتم الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر ديربان العالمي أثناء الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، مما يتيح فرصة أمام رؤساء الدول والحكومات لحشد الإرادة السياسية. وينبغي أن يتوج هذا الاحتفال بتصميم عالمي على وضع الضحايا في بؤرة الاهتمام وإنهاء العنصرية. ويعتبر العمل الحالي الذي تقوم به الآليات المكلفة بمتابعة مؤتمر ديربان العالمي ذات أهمية بالغة وينبغي تزويدها بالموارد اللازمة للوفاء بمهمتها.

٤ - وترحب مجموعة الـ ٧٧ والصين بالتوصيات المتعلقة بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان. وتطالب الوفود بالمشاركة في الاجتماع القادم للجنة المختصة المعنية بوضع معايير تكميلية، وتشجع الأمين العام على ملء الشواغر في فريق الشخصيات البارزة. ومن المؤسف أن الاجتماعات بشأن هذا البند من جدول الأعمال لا تزال تُعقد في جنيف، وهو ما يترك أثراً سلبياً على المفاوضات في نيويورك، ويؤدي إلى تأخير في إعداد القرارات الخاصة بالعنصرية. كما أن الدورة القادمة للجنة المختصة المعنية بوضع معايير تكميلية ستُعقد في وقت تتخذ فيه اللجنة الثالثة إجراءً بشأن القرارات.

٥ - وأضاف أن القرار الخاص بإقامة نُصب تذكاري دائم لتكريم ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي ينبغي أن يُنظر إليه على أنه وفاء جزئي بالفقرة ١٠١ من

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الدول الأعضاء بأن تسعى بجدية لاعتماد تدابير من أجل التصدي للتمييز، والعنصرية، ومعاداة السامية، وكراهية الأجانب، ورهاب المثليين، من خلال الصكوك والتشريعات القائمة، والإدماج الكامل لجماعات المعرّضة، وخاصة جماعات الروما. وأضاف أن وكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي تدعم تنفيذ التشريع الأوروبي لمحاربة العنصرية والتمييز، عن طريق جمع البيانات والتحليل. ويشارك أيضاً مجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكثير من المنظمات الأوروبية غير الحكومية في أنشطة الرصد، والإبلاغ، وزيادة الوعي، والبحوث، وتقديم الدعم للإصلاح القانوني في جميع أنحاء المنطقة.

٩ - ويأسف الاتحاد الأوروبي لأن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والتي بدأ نفاذها قبل ٤٥ عاماً، لا تُنفذ بصورة كاملة في الممارسة العملية، وأن بعض البلدان لا تزال تفرض التصديق عليها وتسوق تحفظات تتعارض مع أغراضها، وأن بلداناً أخرى لا تفي بالتزامها بتقديم تقارير إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري أو تنفيذ إجراءات الرصد، والإنذار المبكر، والعمل العاجل التي وضعتها اللجنة.

١٠ - ويرحب الاتحاد الأوروبي بأن المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بدأ يتعاون مع المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير لتنسيق أعمالهم في السياق القانوني الدولي الملزم.

١١ - وتشكل الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض ديربان عام ٢٠٠٩ الأساس لمزيد من العمل ضد العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

إعلان ديربان. وينبغي للمجتمع الدولي ضمان عدم السماح بحدوث مثل هذه الممارسات مرة أخرى.

٦ - وتؤكد مجموعة الـ ٧٧ والصين من جديد أن إيجاد إرادة سياسية حاسمة ومتجددة، وتمويل كاف وتعاون دولي مستمر أمر لا غنى عنه للتصدي لجميع أشكال ومظاهر العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، كما تؤكد الجماعة التزامها بالتنفيذ الكامل والفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان.

٧ - السيد بورنيات (بلجيكا): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة كرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتركيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا؛ بالإضافة إلى أرمينيا، وجورجيا، وجمهورية مولدوفا، وأوكرانيا، فقال إنه على الرغم من ضخامة التمييز بجميع أشكاله، فإنه يمكن محاربته عن طريق تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، وخاصة حرية التعبير، وعن طريق تشجيع الحوار الحر وتبادل الآراء، وزيادة الوعي العام عن انتهاكات حقوق الإنسان، وتشجيع استقلال وسائل الإعلام. ويعد احترام التكافؤ في التنوع مبدأً أساسياً للتكامل الأوروبي.

٨ - وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي الكثير من التدابير التشريعية والسياسية لمحاربة العنصرية، والتي تطالب الدول الأعضاء بإدخال قوانين تحظر التمييز العنصري في الحياة اليومية، بما في ذلك في العمل، والتعليم، والرعاية الصحية، والإسكان. ويتم قمع الأشكال الخطيرة من العنصرية وكراهية الأجانب عن طريق القوانين الجنائية، كما أن الدوافع العنصرية للجرائم الأخرى يمكن أن تنظر فيها المحاكم باعتبارها من الظروف المشددة. ويطلب برنامج ستوكهولم للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، والذي اعتمده الاتحاد الأوروبي في

١٤ - وتشيد الجماعة الكاريبية بعمل المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية، والتمييز العنصري، وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتؤيد بشكل خاص توصيته باستخدام الألعاب الرياضية كأداة لتعزيز التفاهم والتقاء الشعوب من خلفيات مختلفة. وتوافق الجماعة أيضاً على ضرورة استخدام الإنترنت في التثقيف ونشر الوعي عن العنصرية.

١٥ - وتشي الجماعة الكاريبية على عمل لجنة القضاء على التمييز العنصري وعلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان التي ساعدت في تنسيق الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان. وكمثال على التوافق بين آليات الأمم المتحدة، ناقش الفريق العامل الحكومي الدولي مسألة التمييز الهيكلي في دورته الثامنة، وهي مسألة بحثها فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي.

١٦ - ونظراً لأن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تتكون أساساً من شخصيات تنتمي إلى أصول أفريقية، فإنها تتطلع إلى المشاركة في برنامج الأنشطة لعام ٢٠١١ من أجل الاحتفال بالسنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي.

١٧ - السيد شيبازيوا (زمبابوي): تحدث نيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقال إن الدول الأعضاء تعتبر التوصيات التي وردت في تقرير الأمين العام بمثابة الأساس لبرنامج جماعي وتوافقي عالمي للقضاء على العنصرية، والتمييز العنصري، وكرهية الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب، وطالب الأمم المتحدة بأن تضرب المثل وتعمم القضاء على العنصرية في أنشطتها وبرامجها التنفيذية.

١٨ - وأضاف أن أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد عانوا من أسوأ أشكال العنصرية المؤسسية والتمييز العنصري. ولا يزالون ملتزمين باستئصال بقايا

بالنسبة لجميع آليات ووكالات الأمم المتحدة. ويرى الاتحاد الأوروبي أن آليات المتابعة بحاجة إلى تبسيط لضمان كفاءة عملها وبلوغ أهداف إعلان وبرنامج عمل ديربان، كما يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى استمرار الحوار الإيجابي بشأن تنفيذها.

١٢ - السيد بارت (سانت كيتس ونيفيس): تحدث نيابة عن الجماعة الكاريبية، فقال إنه على الرغم من أن الأخوة والتضامن الاجتماعي، والسلام يحيم على المنطقة، إلا إنها بذلت جهوداً كبيراً لمحاربة عدم التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي، والكرهية، والتعصب الأعمى، والعنصرية، والتحيز، وكلها من مخلفات تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ولهذا السبب فإن الجماعة الكاريبية تشعر بالفخر لأنها كانت في طليعة من تبنيوا القرار الخاص باعتبار يوم ٢٥ آذار/مارس اليوم الدولي السنوي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وأنها تتولى قيادة العملية مع المجموعة الأفريقية لإقامة نصب تذكاري دائم للضحايا والناجين من العبودية وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، لكي تظل هذه الجريمة ضد الإنسانية ماثلة في الأذهان ولكي لا تتكرر مرة أخرى.

١٣ - وتعرب الجماعة الكاريبية عن قلقها من وجود أحزاب وحركات وجماعات سياسية متطرفة تروج وتنشر أفكاراً تقوم على التفوق العنصري أو الكراهية، وتحض على التمييز العنصري وكرهية الأجانب. وتعتقد أن تنظيم مناسبات ثقافية، ومهرجانات، ومؤتمرات، وحلقات دراسية، وأيام تذكارية يتيح مجالاً للحوار والتفاعل فيما بين الحضارات، وينبغي تشجيع ذلك كوسيلة هامة لزيادة الوعي وتوعية السكان. وينبغي للأحزاب السياسية التقليدية أيضاً أن تكون أكثر وضوحاً في مناقشاتها وحملاتها السياسية فيما يتعلق بمحاربة الآثار السلبية للأحزاب المتطرفة.

٢١ - وتشير الجماعة إلى توصية المقرر الخاص بجمع بيانات مصنفة إثنياً، ولكنها تود إمعان التفكير في هذه المسألة نظراً لأن الإثنية لا يمكن أن تكون وحدها الأساس لجمع وتصنيف البيانات على مستويات المساواة العنصرية. وترى الجماعة أن هذه البيانات ينبغي أن تكون مصنفة وفق أحكام الاتفاقية.

٢٢ - وأضاف أن تقديم معلومات مستكملة عن جهود المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتعميم أحكام إعلان وبرنامج عمل ديربان سيكون موضع تقدير. كذلك فإن حلقات العمل المقرر أن تعقدتها المفوضية لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ خطط عملها الوطنية بشأن القضاء على العنصرية، والتمييز العنصري، وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب تعد موضع ترحيب. وستعمل الجماعة على أن تكون مبادرات وقرارات الجمعية العامة اللاحقة متمشية مع إعلان ديربان.

٢٣ - السيدة جندي (مصر): قالت إنه بينما تواجه بعض الدول الزيادة العالمية المزعجة في الحركات اليمينية المتطرفة، والعنصرية، وكرهية الأجانب، إلا أن البعض الآخر لا يتصدى لتلك العناصر في برامج الأحزاب السياسية التي تحض على الكراهية. وأضافت أن حرية التعبير تنطوي على عدد من المسؤوليات تجاه المجتمع، أهمها تعزيز الحوار الديمقراطي، والتسامح، والفهم. ويتطلب القضاء على العنصرية وكرهية الأجانب تعزيز مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكذلك اتباع نهج دولي متضافر. وينبغي أن يستند مثل هذا التعاون إلى الالتزام بتنفيذ اتفاقية وإعلان وبرنامج عمل ديربان. فضلاً عن هذا، نظراً لعدم وجود أحكام قانونية محلية لتنفيذ هذه الصكوك، فإنه يجب حظر أعمال الحُض على العنصرية والأشكال الأخرى من التمييز مثل التشهير بالأديان، كما يجب عدم الإفلات من العقاب. وعلاوة على ذلك، يجب على المجتمع الدولي دعم الحوار بين الأديان وبين الحضارات على أساس

العنصرية في المنطقة، بما في ذلك أشكالها الحديثة الأكثر نعومة، حيث أنهم يعتبرون أن العنصرية والتمييز العنصري يتعارضان مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، اعتمد أعضاء الجماعة الإنمائية قوانين داخلية للقضاء على هذا البلاء وتشجيع المساواة، كما وقّعوا أو انضموا إلى صكوك دولية وإقليمية ذات صلة.

١٩ - وتشعر الجماعة بالقلق لأنه قد أُحرز تقدم ضئيل نحو التنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان، وكذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وتحث المجتمع الدولي على تكثيف جهوده للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نظراً لأنه لا يمكن القضاء على العنصرية إلا إذا وُزعت الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصورة منصفة. ويلزم المزيد من الإرادة السياسية لمواجهة الزيادة في حوادث العنصرية وكرهية الأجانب، وتوفير الحماية والتعويضات للضحايا، ومعاينة المرتكبين. بمن فيهم أولئك الذين ينشرون أفكاراً تقوم على التفوق العنصري أو الكراهية، نظراً لأن الجماعة تعتقد أن حظر نشر مثل هذه الأفكار لا يمثل انتهاكاً للحق في حرية الرأي والتعبير.

٢٠ - وتتفق الجماعة مع المقرر الخاص على أن الهجرة تمثل قضية تنطوي على أكبر التحديات في سياق القضاء على العنصرية، والتمييز العنصري، وكرهية الأجانب، وما يتصل بذلك من تعصب، وتعرب عن قلقها من الاتجاه إلى اعتبار الهجرة مشكلة وتهديداً للهوية الوطنية والأمن، خاصة في المنتديات السياسية. وتطالب الجماعة الدول الأعضاء بتنفيذ واحترام أهداف إعلان وبرنامج عمل ديربان، كما تطالب المجتمع المدني والقطاع الخاص بالمشاركة في الجهود المبذولة للقضاء على القوالب النمطية السلبية، خاصة فيما يتعلق بالمهاجرين والأقليات، وتعزيز التفاهم والتسامح.

تضعف بدرجة خطيرة من قدرة الشعب الفلسطيني على تحقيق تطلعاته في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

٢٦ - وتطلع مصر من جانبها إلى مشاركة أوسع من جانب الأمم المتحدة لضمان حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وللشعوب العربية الأخرى التي تعاني من الاحتلال. ويجب على الأمم المتحدة أيضاً أن تشارك بنشاط، من خلال دورها في اللجنة الرباعية وجهود بناء الثقة، في تحقيق سلام عادل وشامل ودائم على أساس مبدأ "الأرض مقابل السلام"، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط.

٢٧ - السيدة ليو لينغسيان (الصين): قالت إن الصين تؤيد وتقدر تماماً الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة على مدى سنوات كثيرة للقضاء على بلاء العنصرية. وبعد أن أشارت في هذا السياق إلى إعلان وبرنامج عمل ديربان، وهو الصك الرئيسي الذي يوجه المجتمع الدولي في حملته ضد العنصرية، أعربت عن أسفها لأن تنفيذ هذا الصك لا يزال غير مُرضٍ، ولأن مظاهر العنصرية، والتمييز العنصري، وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب لا تزال سائدة في جميع أنحاء العالم. وتشعر الصين أيضاً بقلق بالغ من ظهور أشكال جديدة للعنصرية، مثل جماعات النازيين الجدد وذوي الرؤوس الحليقة، وتعارض استخدام حرية التعبير كذريعة للحض على الكراهية الإثنية والدينية. وتعتقد الصين أن السبيل إلى التنفيذ الفعال لإعلان ديربان يتمثل في التطبيق الحازم لنهج عدم التسامح إطلاقاً تجاه العنصرية على المستويين الوطني والدولي. ولهذا فإنها تطالب جميع البلدان باتخاذ تدابير حازمة للقضاء على العنصرية وألا تسمح بأن تصبح أراضيها مكاناً لتوليد أي شكل من أشكاله.

الفهم والاحترام المتبادلين، كما ينبغي بذل الجهود لمواصلة تطوير أدوار التعليم، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية ذاتها. وبالتوازي مع ذلك، ينبغي تعزيز حرية التعبير وحرية الرأي ودور وسائل الإعلام دعماً للجهود المبذولة للقضاء على العنصرية ومحاربة التشهير بالأديان والكرهية العنصرية.

٢٤ - وانتقلت إلى مسألة تقرير المصير، فقالت إنه على الرغم من الجهود المبذولة لإنهاء الاستعمار وتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، لا تزال هناك شعوب تعيش في ظل الاستعمار، ولهذا فإنه يجب بذل المزيد من الجهود من جانب المجتمع الدولي. وأضافت أن وجود الاستعمار بأي شكل، بما في ذلك الاستغلال الاقتصادي، يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ومع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ويجب على المجتمع الدولي أيضاً تقديم المساعدة الاقتصادية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بالإضافة إلى التعويض عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناتجة عن احتلالها. وفضلاً عن ذلك، يجب على الأمم المتحدة أن تضمن ألا تترتب على الأنشطة الاقتصادية والأنشطة الأخرى التي تنفذها السلطات القائمة بالإدارة أي آثار معاكسة على مصالح السكان المقيمين في هذه الأقاليم أو على تراثهم الثقافي أو هويتهم.

٢٥ - وأضافت أن وفدها يعرب عن أمله في أن يدرج الأمين العام في تقريره القادم عن حق الشعوب في تقرير المصير توصيات محددة تمكّن مجلس حقوق الإنسان من التحقيق في انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتصدي لها، خاصة على ضوء النتائج الواردة في تقرير لجنة تقصي الحقائق عن النزاع في غزة وتقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فهذه الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل، بما يخالف التزاماتها باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال،

أنشطة استيطانية وعمليات تهجير للسكان المدنيين، بالإضافة إلى ضمان حق العودة أو التعويض للاجئين الفلسطينيين.

٣٢ - السيدة الصالح (الجمهورية العربية السورية): قالت إن الزيادة الواسعة النطاق في العنف القائم على العنصرية، والحض على الكراهية، والتشهير بأديان وثقافات معينة، أمر يدعو إلى الانزعاج، حيث أن ذلك يؤدي إلى تغذية المشاعر الفوقية لمجموعة عرقية أو دينية على غيرها وإلى زيادة مشاعر الكراهية والحقد لدى جماعات ضد جماعات أخرى مما يساهم في تهديد السلام والاستقرار الدوليين. وفي هذا الصدد، من الضروري التصدي للاستهداف العنصري للعرب والمسلمين بدعوى مكافحة الإرهاب.

٣٣ - وأضافت أن الجمهورية العربية السورية لا تعاني من وباء التمييز العنصري، لأنها تضم أطيافاً مختلفة من المواطنين والمقيمين الذين يتمتعون بالحقوق الأساسية على نحو عادل؛ ولهذا فإنه لا توجد "جرائم كراهية" بالمعنى المعروف في المجتمعات الأخرى. ومع هذا فقد كفلت التشريعات السورية المختلفة تلك الحقوق. وفضلاً عن هذا، فقد انضم بلدها إلى جميع صكوك الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنصرية والتمييز العنصري.

٣٤ - وقالت إن القرارات العنصرية التي تصدرها إسرائيل أدت إلى زيادة في الممارسات التمييزية وإلى تدهور الحالة في المنطقة بشكل عام، وكان آخرها موضوع قَسَم الولاء للدولة اليهودية، وهو مثال واضح على الفاشية الإسرائيلية. ومن الأمثلة الأخرى على الهمجية الإسرائيلية والطريقة التي تتعامل بها مع غير اليهود، حادثة القتل الأخيرة لطفلين فلسطينيين دهمتهما سيارة مسؤول من جمعية للاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمعاملة السادية التي مارستها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد أسيرة فلسطينية مكبلية اليدين ومعصوبة العينين. فمثل هذه الجرائم تتطلب

٢٨ - وبعد أن أكدت حق جميع الشعوب في مقاومة العدوان الخارجي والمساس باستقلالها وكرامتها الوطنية، طالبت المجتمع الدولي، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بحماية وتعزيز الحق في تقرير المصير، والعمل من أجل إحراز تقدم منسق في مجالات السلام، والتنمية، وحقوق الإنسان. وأضافت أن الصين تؤيد الشعب الفلسطيني في نضاله المستمر من أجل تقرير المصير وتحث المجتمع الدولي على القيام بدور أكثر إيجابية لإيجاد تسوية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية، لكي يتحقق السلام الدائم والاستقرار في الشرق الأوسط.

٢٩ - السيد النصور (الأردن): أعرب عن تضامن وفده مع شعب تركيا عقب الهجوم الدامي على هذا البلد، وأكد رفض الأردن لجميع أشكال الإرهاب. وقال إن الأردن، بوصفه أحد بلدان الشرق الأوسط، يدرك تماماً أهمية الحق في تقرير المصير وضمان أمن الشعوب التي تعيش في ظل الاحتلال الأجنبي. غير أن إقرار هذا الحق لا يزال ضرباً من الخيال بالنسبة للشعب الفلسطيني، الذي ظل يحاول بلا جدوى منذ ٦٠ عاماً إقامة دولة على أرضه. وأضاف أنه حدث تطور كبير في الاعتراف بالحقوق الأساسية في القانون الدولي، غير أن هذا التقدم لم يمتد إلى الحق في تقرير المصير، وهو شرط أساسي لإقرار جميع الحقوق الأخرى.

٣٠ - وأشار في هذا الصدد إلى فشل المجتمع الدولي في السعي لتحقيق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، على الرغم من سعيه لتعزيز حقوق الإنسان بشكل عام. فمثل هذا التجاهل من شأنه أن يؤدي إلى اختلال مفاهيمه تجاه الحقوق الأخرى للشعوب في المنطقة.

٣١ - وقال إن الأردن التي وقّعت معاهدة سلام مع إسرائيل تجدد دعوتها لهذه الدولة لاستئناف مفاوضات السلام والكف عن الإجراءات الأحادية غير الشرعية من

هذا، فإن المقاومة ضد الاحتلال دخلت مرحلة جديدة ومفزة، مع ظهور جيل آخر من الشباب حمل راية الكفاح، ومع دخول المرأة إلى ميدان المعركة بانضمامها إلى حملات الاحتجاج وقيادة المظاهرات ضد الشرطة.

٣٨ - وقد علقت المقالات الصحفية في كشمير بأن الحكومة المركزية وحكومة الولاية لم يعد لهما مبرر على أرض الواقع، وطالبت الهند بفهم رغبات الشباب الكشميري وتحية الظروف لإقامة حوار مستمر.

٣٩ - وفي انتظار خطة عمل الأمم المتحدة المطلوبة بإلحاح من أجل كشمير، وضعت مجموعة الدراسة الخاصة بكشمير اقتراح ليفينغستون بالتعاون مع شعب كشمير للتعبير عن رغباتهم؛ وقد شارك في هذا أيضاً، ولأول مرة في تاريخ شبه القارة، سياسيون على جانبي خط السيطرة. وينبغي بحث الخطة في نطاق تقرير المصير لأن هذه هي الخطوة الوحيدة إلى الأمام في تاريخ كشمير على مدى ٦٠ عاماً. ويبدو أنها تتضمن مبادئ مقبولة على أرض الواقع.

٤٠ - وأضاف أن التوصل إلى حل سلمي للتراع في كشمير وفقاً لقرارات الأمم المتحدة من شأنه أن يهيئ المناخ لسلام واستقرار دائمين، وهو أمر مطلوب بإلحاح في جنوب آسيا. وينبغي للأمم المتحدة أن تعمل على منح كشمير حق تقرير المصير في أقرب فرصة ممكنة.

٤١ - السيد دي سيلوس (البرازيل): قال إن أكثر من نصف سكان البرازيل منحدرون من أصل أفريقي. ولهذا فإن القضاء على التمييز العنصري يعدّ من الأمور الحتمية بالنسبة للحكومة. ففي عام ٢٠٠٣، أنشأت البرازيل وزارة خاصة مكلفة بتعزيز وتنفيذ سياسات المساواة العنصرية.

٤٢ - وفضلاً عن هذا، اعتمد مؤخراً النظام الأساسي للمساواة العنصرية لضمان المساواة في الفرص بالنسبة للسكان الأفريقيين البرازيليين. ويعزز النظام الأساسي

إجراءً فورياً من المجتمع الدولي، وتشهد على الواقع العنصري لإسرائيل كنظام للفصل العنصري الاستيطاني، يقوم على أساطير وخرافات دينية. وأضافت أن عدم اتخاذ إجراء تجاه هذه الجرائم من شأنه أن يؤدي إلى زيادة انتهاكات حقوق الإنسان وتحويل إسرائيل إلى كيان عنصري رسمي بالدستور والقانون.

٣٥ - وانتقلت إلى حق تقرير المصير فأعربت عن أسفها للإجراءات التعسفية التي تتخذها إسرائيل، وهي السلطة القائمة بالاحتلال، وهو ما يشكل انتهاكاً لهذا الحق. ومن المؤسف أن الأمم المتحدة ما زالت غير قادرة عن استخدام كافة الوسائل الموضوعية تحت تصرفها لضمان هذا الحق المقدس غير القابل للتصرف للشعوب التي ترزح تحت نير الاستعمار، وأن إسرائيل تواصل - بمساعدة من الدول الكبرى - حرمان ملايين الفلسطينيين من ممارسة حقهم في تقرير المصير. وقالت إن المجتمع الدولي يتحمل التزاماً أخلاقياً وسياسياً، والواقع هو أنه دَينٌ للشعب الفلسطيني نظراً لأن معاناته بدأت منذ قيام الأمم المتحدة ذاتها.

٣٦ - السيد هارون (باكستان): أشار إلى أن مبادئ المساواة في الحقوق وحق تقرير المصير للشعوب منصوص عليه في المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة. وقد تأكدت هذه المبادئ في قرارات الجمعية العامة وفي الوثائق الختامية الصادرة عن عدة مؤتمرات قمة عالمية، ولا يمكن تجاهلها.

٣٧ - وفي حالة كشمير، ارتفع الكثير من الأصوات العاقلة داخل الهند نفسها فيما يتعلق بمحنة هذا البلد. غير أن القوات الهندية تعدّ مسؤولة عن أكثر من ١٠٠ وفاة أخيرة في هذا البلد وفرضت حظراً للتجوال بسبب الإضرابات والاضطرابات المتكررة. ولن تسفر هذه السياسة إلا عن استمرار التراع والعنف، حيث أن جميع الدلائل تشير إلى أن التمرد داخل المجتمع المدني الكشميري لن يهدأ. وفضلاً عن

الاعتراف بمساهماتهم الأساسية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع.

٤٦ - السيد ساميس (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة القضاء على التمييز العنصري في الداخل والخارج وتعترف بأن تاريخ البلد يعبر عن التحديات ومظاهر الكفاح والتقدم المستمر. واستعداداً للاستعراض الدوري العالمي، تم بحث الحالة الوطنية لحقوق الإنسان؛ وتبين أن البلد قد أحرز تقدماً في التصدي لحالات الظلم التاريخي وأنه ملتزم بمواصلة السير على الطريق نحو إقامة عالم خال من الظلم.

٤٧ - وأضاف أن رئيس الولايات المتحدة وقّع أخيراً قانوناً ضد جرائم الكراهية لتوسيع نطاق الحماية في إطار النظام الأساسي الفيدرالي لجرائم الكراهية وإزالة الحواجز أمام اللجوء إلى القضاء، والاعتراف بأن ضحايا مثل هذه الجرائم ليسوا مجرد أفراد وإنما مجتمعات بكاملها. ويتيح التشريع الجديد لآليات إنفاذ القانون أدوات هامة ويزيد من القدرة على ردع أعمال العنف هذه وتقديم مرتكبيها للمحاكمة.

٤٨ - وقد بذلت الولايات المتحدة مجهوداً كبيراً في مجال التوعية والتدريب لتحسين الكفاءة الثقافية للمسؤولين عن إنفاذ القوانين، بمن فيهم مسؤولو الهجرة. فزيادة المعرفة بالعادات والمعتقدات والممارسات المختلفة ستمكّنهم من تفادي السلوك غير المهني وغير القانوني القائم على سوء الفهم، وهذا عنصر أساسي لمنع ومعالجة الاستخدام غير الملائم للعنصر أو المنشأ الإثني أو الديانة من جانب الموظفين العموميين.

٤٩ - وستواصل الولايات المتحدة التصدي لمسألة العنصر والعنصرية وستعمل مع جميع الشعوب والأمم لبناء تصميم أكبر على إنهاء العنصرية والتمييز العنصري أينما وُجد.

الحقوق الفردية والجماعية والإثنية ومكافحة التمييز والأشكال الأخرى للتعصب الإثني، بينما يكفل الحق في المشاركة الكاملة في المجتمع، خاصة في المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية والثقافية. ويتضمن النظام الأساسي أيضاً طائفة واسعة من التدابير التي تستهدف القطاعين العام والخاص في مجالات من قبيل الصحة، والتعليم، والثقافة، والعمل اللائق، والإسكان، والدين، والحصول على الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الدولة النظام الوطني لتعزيز المساواة العنصرية مع انضمام الكيانات الفيدرالية وكذلك مكاتب أمين المظالم الخاص بالمساواة العنصرية لضمان التنفيذ الفعال.

٤٣ - ووضعت برامج عمل إيجابية وأُخذت إجراءات لزيادة حصول المنحدرين من أصل أفريقي على التعليم العام الحر من أجل الحد من مظاهر عدم المساواة ومحاربة التمييز الإثني في التعليم والرعاية الصحية. وعلاوة على ذلك، تم التأكيد على حرية الوجدان والمعتقد المكفولة في الدستور فيما يتعلق بأديان وعبادات المنحدرين من أصول أفريقية.

٤٤ - وتعتقد البرازيل أن جمع بيانات مصنفة حسب العنصر والمنشأ الإثني ضروري لتنفيذ سياسات عامة فعالة للقضاء على التمييز العنصري، ولهذا استضافت حلقة دراسية عن هذا الموضوع في أيار/مايو ٢٠١٠ بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وفضلاً عن هذا، تجري الآن عملية التعداد الوطني وتتضمن أسئلة عن العنصر واللون بالنسبة لجميع السكان من أجل الحصول على صورة دقيقة عن حالة سكان هذا البلد المنحدرين من أصول أفريقية.

٤٥ - وتؤيد البرازيل الاحتفال بالسنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي في عام ٢٠١١. وستتيح الأنشطة المقرر تنفيذها فرصة أخرى لزيادة الوعي بحالات عدم المساواة القائمة التي يواجهها المنحدرين من أصل أفريقي، مع

سنوية للمحاربين القدماء في سرية الحماية النازية واجتماعات لهؤلاء المحاربين في عدد من البلدان الأوروبية وتُقابل بالصمت من جانب السلطات الأوروبية.

٥٤ - وهناك عدد من الأحكام التي أصدرتها هيئات قانونية أثارت الشكوك في المبادئ السياسية والقانونية الرئيسية التي تشكلت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. فمثل هذه الأحكام تلغي في الواقع نتائج محاكمات نورمبرغ، التي كانت بمثابة أساس لمعظم القوانين الجنائية الدولية اللاحقة، والتي قضت بأن سرية الحماية النازية منظمة إجرامية.

٥٥ - ومما يدعو إلى خيبة الأمل أن كثيراً من الديمقراطيات الغربية تعتمد دائماً إلى الامتناع عن التصويت على مشروع قرار تقدم به الاتحاد الروسي بشأن عدم قبول ممارسات معينة تعزز من الأشكال المعاصرة للعنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ويؤمل من البلدان التي شكلت جزءاً من الائتلاف المعادي لهتلر أن تغير موقفها في الدورة الحالية للجمعية العامة وتؤيد المبادرة الروسية من قبيل الاحترام لضحايا الحرب العالمية الثانية.

٥٦ - وأضاف أنه يجب منع التعصب الذي يمكن أن يؤدي إلى مخاطر جديدة. والشروط الرئيسية المطلوبة للقضاء على العنصرية هي توحيد الجهود، والتسامح، والاحترام المتبادل، والحفاظ على التنوع الثقافي، والحوار الصريح والبناء فيما بين الحضارات.

٥٧ - السيدة عنبر (الجمهورية العربية الليبية): قالت إنه على الرغم من اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان في عام ٢٠٠١، لا تزال الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز سائدة في جميع المجتمعات، سواء كانت متقدمة أو نامية. وبينما تعدد أشكال التحيز بدرجة كبيرة، إلا أن أبشع أنواع التمييز هي تلك التي تتعرض لها الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي، والتي تشمل استغلال مواردها، وإجبار

٥٠ - السيد لوكيانستيف (الاتحاد الروسي): قال إن مهمة غرس التسامح مع التنوع الثقافي والإثني تقع في المقام الأول على الدول. ففي الاتحاد الروسي، توجد استراتيجية متعددة الاتجاهات للقضاء على التعصب. والقانون الوطني يطبق المسؤولية الجنائية على الجرائم التي تُرتكب بدافع الكراهية السياسية، أو الأيديولوجية، أو العنصرية، أو القومية أو الدينية. ويجري التحقيق بصورة شاملة في مثل هذه الحوادث من جانب السلطات المكلفة بإنفاذ القوانين. وتُتخذ تدابير لمنع التمييز بين الأجناس، والخطب التي تحض على كراهية الأجانب في وسائل الإعلام وعلى شبكة الإنترنت.

٥١ - وتعمل السلطات أيضاً مع المنظمات غير الحكومية لمنع الأعمال المتطرفة وجرائم الكراهية. وبعد العمل مع الشباب في المدارس لمنع التعصب وتشجيع الاحترام المتبادل أحد مجالات التركيز الخاصة. وتخضع الكتب المدرسية للتقييم من جانب الخبراء كما أن عدم الاستخدام السليبي لمواضيع عنصرية ودينية وإثنية يعدّ أحد العوامل في اختيار المواد التعليمية.

٥٢ - ويعدّ التذكير بالفظائع التي ارتكبت أثناء الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك الهولوكوست، عنصراً هاماً في عمل الاتحاد الروسي لمنع التعصب. وقد جرى الاحتفال في عام ٢٠١٠ بالذكرى السنوية الخامسة والستين لانتصار الحلفاء ومحاكمات نورمبرغ. وقد أعطت هزيمة النازي الثقة لشعوب العالم في نظام جديد أكثر عدالة، كما أظهرت محاكمات نورمبرغ ضرورة توقيع عقوبات مشددة على مثل هذه الجرائم.

٥٣ - ولهذا فإن الاتحاد الروسي يشعر بالقلق من زيادة أعمال التمييز العنصري وكراهية الأجانب، خاصة في بلدان عانت بشكل مباشر على أيدي النازيين. وأضاف أن أنصار الأفكار النازية يلقون الآن القبول والتأييد. وتنظم مسيرات

وطالبت حكومات القوى الاستعمارية السابقة بأن تتحمل مسؤولياتها الأخلاقية تجاه الشعوب التي خضعت لسيطرتها وتعوضها عن ذلك. وحثت جميع البلدان على التحلي بروح التوافق التي سادت عملية ديربان منذ انطلاقتها، والعمل على تعزيز آليات المتابعة الحالية حتى يتسنى التنفيذ الفعال لجميع الالتزامات الإقليمية والدولية ذات الصلة، من أجل العيش معاً في عالم خال من النزاعات الطائفية والدينية والعنصرية.

٦١ - السيدة رشيد (المراقب عن فلسطين): قالت إن عمل الأمم المتحدة لدعم التحرر من الاستعمار والسيطرة الأجنبية لا يزال قاصراً طالما ينتهك الاحتلال الإسرائيلي حق الفلسطينيين في تقرير المصير.

٦٢ - فطوال أكثر من ٤٠ عاماً، كانت هناك انتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وقد حُرم الشعب الفلسطيني من حق تقرير المصير والسيادة على أراضيه وتعرض للتشريد، والقتل والإصابات وغير ذلك من الإهانات الأخرى. وأضافت أن الموقف في قطاع غزة يدعو إلى الأسف بشكل خاص. فأكثر من ثلاث سنوات، تفرض إسرائيل عقاباً جماعياً على أكثر من ١,٥ مليون فلسطيني في غزة المحتلة. وفضلاً عن هذا، يعيش أكثر من نصف الفلسطينيين كلاجئين عديمي الجنسية، ومحرّمين من حقوقهم في العودة لأكثر من ستة عقود.

٦٣ - وبعد أن تغلغل الاحتلال العسكري الإسرائيلي، تعمقت طبيعته غير الشرعية والشبيهة بالفصل العنصري. ويتضح ذلك من التوسع في المستوطنات غير الشرعية - خاصة في القدس الشرقية المحتلة - والتي أصبحت تضم أكثر من ١٢٠ مستعمرة، ومن جدارها التوسعي ومئات من نقاط العبور. فقد مارست إسرائيل هذه السياسات بما يخالف القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، ومحكمة العدل

السكان على مغادرة أراضيهم الواقعة تحت سيطرة غير مشروعة، الأمر الذي يعد خرقاً للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

٥٨ - وأكدت التزام بلدها الراسخ بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان وبمبدأ عدم التمييز الذي ينص عليه التشريع المحلي، بما في ذلك الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان الصادرة عام ١٩٨٨.

٥٩ - وأضافت أن الجهود المبذولة للقضاء على بلاء العنصرية وكراهية الأجانب وأشكال التعصب المرتبطة بها لم تحقق الأهداف المطلوبة، وظهرت إلى الوجود أشكال جديدة من التمييز والعنف. وفي هذا الصدد، يعرب وفدها عن قلقه العميق إزاء تنامي جماعات الكراهية المعادية للإسلام والمسلمين في بعض البلدان الغربية؛ وهذه الجماعات تروج لفكرة التهديد الإسلامي وتسيء إلى الرموز الدينية الإسلامية بحجة حرية التعبير والرأي، كما يشهد على ذلك الحظر الأخير على بناء المآذن في سويسرا. وقالت إن وفدها يتفق مع المقرر الخاص المعني بالعنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بأن التحديات التي تواجه مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب ناتجة عن تضائل الإرادة السياسية، مع ما أسفر عن ذلك من عدم تنفيذ برنامج عمل ديربان.

٦٠ - وقالت إن الشعوب الأفريقية كانت عبر التاريخ الأكثر تضرراً من ظاهرة العنصرية، باعتبارها من ضحايا تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، والاستغلال من قبل الاستعمار الأوروبي. ولهذا يدعو وفدها جميع من عانوا من ويلات الاستعمار أن يحذو حذو ليبيا ويطالبوا بحقوقهم في التعويض المادي والاعتذار عن المرحلة الاستعمارية وتبعاتها العنصرية. فما زالت شعوب القارة الأفريقية تدفع ثمن ذلك على شكل ارتفاع معدلات الفقر والجوع والجهل والمرض.

٦٩ - وأضاف أن التمييز الأطول أمداً هو تمييز ضد اللاجئين الذين حُرِّموا من حقهم في العودة إلى ديارهم منذ عام ١٩٤٨. فمنذ ذلك الوقت، يعيش اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات، بينما استقدمت إسرائيل يهوداً إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية.

٧٠ - وقال إن المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل - وهم يشكلون خمس السكان - كانوا هدفاً للقوانين العنصرية. فغير اليهود الذين يطلبون حق المواطنة يُرغمون على أداء "قسَم الولاء" الفاشستي لدولة إسرائيل "الديمقراطية وذات الطابع اليهودي". وتساءل كيف يمكن لدولة أن تصف نفسها بالديمقراطية عندما لا ينطبق القانون إلا على جماعات معينة. وقد مُنِع المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل أيضاً منذ سبع سنوات من الزواج من غير المواطنين. ومن بين القوانين التمييزية "قانون مناهضة النكبة" الذي تقدم به الحزب الذي يرأسه وزير خارجية إسرائيل أفيغدور ليبرمان الذي كثيراً ما طالب بطرد المواطنين الفلسطينيين من إسرائيل. وهناك قانون عنصري آخر سيسمح لأي مجتمع محلي برفض المستأجرين لعدم انتمائهم إلى النسيج الاجتماعي؛ وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إنشاء قرى يهودية خالصة يُستبعد منها العرب، بينما حُرِّم الفلسطينيون المقيمون في إسرائيل من تكوين مجتمعاتهم الخاصة منذ عام ١٩٤٨.

٧١ - وقد أقدمت إسرائيل على هدم خيام وأكواخ البدو العرب في إحدى القرى في صحراء النقب وفي القدس الشرقية، دون أي مراعاة لطريقتهم في الحياة. ويحصل المستوطنون الإسرائيليون على التمويل بينما يعاني الفلسطينيون والبدو من نقص التمويل ونقص الخدمات.

٧٢ - وقد انتهكت إسرائيل القانون الدولي على مدى ٤٣ عاماً في الأراضي الفلسطينية المحتلة بمحاولتها تهويد القدس والأحياء المحيطة بها، ضمن أمور أخرى. وتم نقل

الدولية، في الوقت الذي تُبذل فيه جهود ضخمة لبدء مفاوضات سلام حقيقية.

٦٤ - وأضافت أن حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني لا تزال تُنتهك من قِبَل قرابة ٥٠٠ ٠٠٠ مستوطن غير شرعي، معظمهم من المسلحين والمتعصبين. وقد أدى عدم قيام إسرائيل بحسابتهم على جرائمهم إلى تشجيعهم في نهاية الأمر على شن مزيد من الهجمات والإفلات التام من العقاب.

٦٥ - وتواصل إسرائيل أيضاً بناءها غير الشرعي للجدار بغية توسيع سيطرتها على الأراضي. ومسار هذا الطريق الذي يضم ٨٥ في المائة من الأراضي الفلسطينية المحتلة يهيء المسرح لضم المزيد من الأراضي التي تضم معظم المستوطنين وطبقات المياه الجوفية. وقد انتهت محكمة العدل الدولية إلى أن الجدار والتدابير السابقة الأخرى تعوق بصورة خطيرة حق الفلسطينيين في تقرير المصير.

٦٦ - ومما لا شك فيه أن مستوطنات إسرائيل غير الشرعية والجدار يعملان على تجزئة الأراضي الفلسطينية ويجعلان الوصول إلى حل على أساس دولتين وحق الفلسطينيين في تقرير المصير شبه مستحيل. وطالبت ببذل جهود دولية حقيقية لوضع نهاية لهذه الانتهاكات.

٦٧ - وقالت إن الفلسطينيين يريدون مستقبلاً كريماً متحرراً من الاحتلال، والعنف، والآلام. ولا يزالون مصممين على الدفاع عن حقوقهم، وهي تقرير المصير، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

٦٨ - السيد زيدان (المراقب عن فلسطين): قال إن الفلسطينيين عانوا من العنصرية على يد إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ كما انتهكت حقوقهم الفردية لمجرد أنهم ليسوا من اليهود.

٧٧ - وأضاف أن احترام الحرية الدينية لا يزال مراوفاً. فهو أساسي للتطور الشخصي والروحي لجميع الشعوب، ولكن كثيرين ليست لديهم الحرية للصلاة في جماعة، أو التعبير عن عقيدتهم، أو العمل وفقاً لدينهم؛ فهم يُمنعون من اللجوء إلى الله أو يواجهون عواقب وخيمة إذا فعلوا ذلك. ولم يتطرق التقرير الأولي الذي أعده المقرر الخاص للمسيحيين الذين طُردوا من ديارهم، أو عُذبوا، أو سُجنوا، أو قُتلوا، أو أرغموا على اعتناق ديانة أخرى، أو مُنعوا من ممارسة عقيدتهم. وأضاف أن هذه الأزمة تُقابل بالتجاهل، وتتطلب اهتماماً عاجلاً من جانب الزعماء. ويعرب وفده عن أسفه للهجوم الأخير الذي تعرضت له كنيسة كاثوليكية سورية في بغداد. ولا يمكن أن يتحقق الأمل في التقدم الذي تمثله الأمم المتحدة ما لم تنته مثل هذه الاعتداءات.

٧٨ - وأضاف أن مفهوم التشهير بالدين يسعى إلى التحريض على العنف الديني، أو التمييز الديني أو الإثني، أو قلبية نمطية سلبية للدين، وشن هجمات على الكتب المقدسة، وعلى المواقع والشخصيات الدينية. ولكن كما أشار المقرر الخاص، فإنه لم يتم التصدي بالقدر الكافي لهذه الاعتداءات، وإنما أدى ذلك إلى حالات استخدمت فيها الدول هذا المفهوم كتبرير لقوانين تحظر حرية الدين وتقيّد من حرية التعبير. وأيد مطالبة الدول بأن تنأى بنفسها عن مفهوم التشهير وتنتج نحو الدعوة إلى القضاء على الكراهية العنصرية أو الدينية، وزيادة الوعي بالمعتقدات الدينية والفهم المتبادل.

٧٩ - وقال إن العنصرية، والتعصب الديني، وكراهية الأجانب لا تزال تمزق الشعوب في جميع أنحاء العالم، وطالب بدلاً من ذلك باحترام حقوق الإنسان وتعزيز الكرامة الإنسانية.

إسرائيليين إلى مستوطنات أُقيمت على أراض فلسطينية مصادرة؛ وهدمت مساكن الفلسطينيين وتم إجلاء المئات من الفلسطينيين لإفساح الطريق أمام المستوطنين.

٧٣ - وقال إن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٩٦، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها لعام ١٩٧٣ جرّمت الأعمال التي تهدف إلى "سيطرة مجموعة عنصرية من الأشخاص على مجموعة عنصرية أخرى". وأضاف أن انتهاك إسرائيل لهاتين الاتفاقيتين يقدم الدليل على سياساتها القائمة على الفصل العنصري.

٧٤ - وقد شهد العالمان الأخيران زيادة غير مسبوقية في هجمات المستوطنين على الفلسطينيين وعلى ممتلكاتهم ومحاصيلهم. والأمر الذي يثير القلق البالغ هو زيادة جرائم الكراهية الجبانة التي يقوم فيها المستوطنون الإسرائيليون - تحت حماية قوات الاحتلال - بحرق مساكن الفلسطينيين وكنائسهم ومدارسهم، تاركين وراءهم عبارات وشعارات عنصرية.

٧٥ - وطالب المجتمع الدولي بمضاعفة جهوده للقضاء على العنصرية بجميع أشكالها. وقال إن الوقت قد حان لوضع نهاية لجميع جرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين وتحقيق العدالة لهم.

٧٦ - الأسقف شوليكات (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إنه لا يمكن القضاء على العنصرية بالقوانين وحدها؛ وإنما يتعين على الأفراد تغيير أنفسهم من الداخل. فالكراهية الإثنية، والعنصرية والدينية سببت دائماً القلق في كل أرجاء العالم؛ ويجب على الدول حماية سكانها من انتهاكات حقوق الإنسان، وإذا لم تفعل ذلك فإن المجتمع الدولي مسؤول عن القيام بذلك.

٨٠ - السيد يحياوي (الجزائر): قال إن الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز سعت أخيراً إلى الحصول على اعتراف سياسي وأخلاقي بل وقانوني. فالأحزاب والمنظمات المتطرفة والتي تدعو إلى كراهية الأجانب تزيد من الكراهية ضد المهاجرين وذويهم. وباسم حرية التعبير، ألقت وسائل الإعلام بالمسؤولية عن المشاكل الوطنية على مجتمعات وأديان معينة، وحضت على العنف، دون أي اعتراضات من جانب السلطات العامة. وتعد كراهية الإسلام وربط الدين الإسلامي بالإرهاب، والتنميط العنصري من بين هذه الأشكال الجديدة للعنصرية.

٨١ - ويكفل الدستور الجزائري القضاء على جميع أشكال العنصرية أو التمييز العنصري. ويتمتع الأجانب بمعاملة متساوية، كما يكفل القانون حرية الدين والمعتقد ويحظر إذاعة أية رسائل عنصرية.

٨٢ - وقال إن حق الشعوب في تقرير المصير يعدّ أحد المبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة، وحثها على مواصلة جهودها لإنهاء الاستعمار. وأضاف أن دعم تقرير المصير عن طريق الاستفتاء يعدّ مبدأً أساسياً للسياسة الخارجية الجزائرية. ومما يدعو إلى القلق أن حق تقرير المصير لا يزال بعيداً المنال بالنسبة للفلسطينيين وبالنسبة للشعوب في ١٦ إقليماً من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على قائمة الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار، بما في ذلك الشعب الصحراوي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.